



نظريات التنمية القطاعية و التغيير الهيكلي القطاعي "دراسة في الاقتصاد الجزائري"

بن عيسى كمال الدين (**)

مراس محمد (*)

جامعة سطيف

جامعة تلمسان

ملخص : تعتبر التنمية القطاعية في الجزائر أولوية الأولويات التي تعتمدها الدولة الجزائرية خاصة ضمن البرامج التنموية التي أطلقتها في الفترة الممتدة من 2000-2010 ، لكن ما يلاحظ أن الجزائر تعتمد على نظرية الدفعة القوية في التنمية أي الاهتمام بكل القطاعات في ان واحد ، و ليس الاهتمام بقطاع على حساب الآخر .
الكلمات المفتاح : الاقتصاد الجزائري. التنمية القطاعية. التغيير الهيكلي. التنمية الاقتصادية .

Résumé: développement sectoriel est en Algérie la priorité des priorités adoptées par l'Etat algérien en particulier dans les programmes de développement lancés dans la période de 2000-2010, j'ai noté que l'Algérie est basée sur la théorie de la forte tranche dans le développement de tout intérêt dans tous les secteurs en même temps, pas d'attention secteur au détriment de l'autre.

Mots clés: économie algérienne. Développement sectoriel. Le changement structurel. Développement économique.

(*) - ماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان .

(*) ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية سطيف

مقدمة :

يرى "ماتسويامي" Matsuyama أن التغيير الهيكلي يمكن أن يحدث كعواقب للصدمات الكبيرة ، مثل الكوارث ، الحروب ، الثورات ، التقدم التقني . و لكن يرى الاقتصاديون أن التغيير الهيكلي هو ظاهرة معقدة تتمثل في النمو الاقتصادي الناجم عن التغييرات التكميلية في الجوانب المختلفة للاقتصاد مثل الهياكل القطاعية للإنتاج و العمالة و تنظيم الصناعة ، و النظام المالي ، و الدخل و توزيع الثروة و السكان و المؤسسات السياسية و يرى "دانينج" J.Dunning أنه لا زال لا يوجد تعريف واضح للتغيير الهيكلي على الرغم من أن تنمية القطاعات الاقتصادية يعتقد أنه مفتاح التغيير الهيكلي. و لقد ادعى كل من ويبستر Webster و دانينج Dunning أن التنمية الاقتصادية هي بالطبع تغيير في هيكل الإقتصاد و أصبح واضحا وجود علاقة قوية بين التغيير الهيكلي و النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية . و طبقا لـ Dunning فإنه يوجد جانبين للهيكلة الاقتصادية للدولة ، فالجانب الأول يرتبط بالسؤال " ماذا تنتج " ، أما الجانب الثاني فيتعلق بالسؤال " كيف تنتج " . أما حسب Ozama أوزاما فإن التغيير في هيكل الإنتاج يشير على التغيير في الأهمية النسبية لمجموعة من القطاعات الصناعية إلى مجموعة أخرى في فترة زمنية معينة أي الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الجديدة سوف ينمو بشكل كبير ، في حين أن الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات

القديمة سوف تنخفض . و منه و من خلال هذا المنطلق نلاحظ أن التنمية القطاعية لها علاقة وطيدة بالتغير الهيكلي القطاعي ، ومنه تم طرح الإشكالية الجوهرية التالية : ماهي أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت التنمية الاقتصادية القطاعية و التغير الهيكلي القطاعي؟ . وكيف يمكن تقييم التنمية القطاعية في الجزائر؟ و ماهي طبيعة التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري؟ حيث للإجابة على هذه الإشكالية الجوهرية تم التطرق الى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- ماهو الهيكل الاقتصادي و ماهو التغير الهيكلي؟
- 2- ماهي نظريات التنمية القطاعية؟
- 3- ماهي أهم نظريات التغير الهيكلي؟
- 4- ماهي طبيعة التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري؟
- 5- كيف يمكن تقييم التنمية القطاعية في الجزائر ضمن البرامج التنموية؟

هدف و أهمية و خطة الدراسة :تهدف هذه الورقة البحثية الى التطرق الى أهم النظريات التي عالجت التنمية الاقتصادية القطاعية و كذا النظريات التي عالجت قضايا التغير القطاعي الهيكلي . مع الإشارة الى حالة التنمية القطاعية في الجزائر ، مع بناء نموذج للتغير القطاعي الهيكلي في الجزائر. كما تكمن أهميتها في كونها تقييم للتنمية القطاعية في الجزائر منذ خمسين سنة من الاستقلال . حيث لمعالجة ذلك تم التطرق الى المحاور التالية :

أولاً: مفهوم الهيكل الاقتصادي و التغير الهيكلي

ثانياً: نظريات التنمية القطاعية و التغير الهيكلي القطاعي

ثالثاً: تقييم التنمية القطاعية في الجزائر

رابعاً: نموذج التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري

أولاً: مفهوم الهيكل الاقتصادي و التغير الهيكلي :طبقاً لتعريف جامعة واشنطن فإن تعبير الهيكل structure يشير إما إلى هيكل التركيب الداخلي للنظام الاقتصادي أو إلى العلاقات التفاعلية بين مكونات النظام . و طبقاً لـ SAVIOTTI فإن الهيكل يتكون من مجموعة الأهداف و الأنشطة و الجهات المطلوبة لوصف النظام الاقتصادي في وقت معين . و حسب SAVIOTTI فإن الأهداف للهيكل تتمثل في السلع و الخدمات المطلوبة أما الأنشطة ، فهي عمليات إنتاج سلع و خدمات جديدة و عدد من الأنشطة التكميلية ، أما الجهات فتتمثل في

المنظمات و المؤسسات .و حسب " عصام عمر مندور " فيرى أن الهيكل أنه قائمة لكل المنتجات و الأنشطة تلك المطلوبة لوصف النظام الاقتصادي في وقت معين .

1-محددات الهيكل الاقتصادي : إن للهيكل الاقتصادي عدة محددات هامة تتمثل في:

1. مدى وفرة و تخصيص الموارد الاقتصادية
2. مستوى التنمية الاقتصادية المحقق
3. النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد
4. إستراتيجية التنمية و السياسات الاقتصادية
5. الاستثمارات الأجنبية
6. هيكل الطلب النهائي
7. المستوى التكنولوجي
8. المستوى التكنولوجي للإنتاج

حيث إذا توفرت هذه العوامل و المحددات في دولة ما فإنها تلعب دورا رئيسيا في رسم و تحديد شكل الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة.

2-مفهوم التغيير الهيكلي : التغيير الهيكلي يقصد به التغيير في هيكل النظام الاقتصادي و يحدث عندما تتغير الأعداد أو الأوزان النسبية للقطاعات الإنتاجية و التي تشكل هيكل النشاط الاقتصادي.و ذلك من خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، بما يترتب عليه الانخفاض في الأهمية النسبية للقطاع الزراعي ، و الارتفاع السريع في أهمية القطاع الصناعي ، و الزيادة التدريجية في وزن و أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد ، و ذلك من خلال تغيير هيكل الناتج و القيمة المضافة و التوظيف و التجارة و الأجور و الاستثمار و الطلب النهائي و تجدر الإشارة إلى أن هناك فرضيتين في مفهوم التغيير الهيكلي و هما:

الفرضية الأولى: النمو في التنوع شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

الفرضية الثانية : النمو المتنوع يؤدي إلى خلق قطاعات جديدة و نمو الإنتاجية في القطاعات الموجودة من قبل .

3-مظاهر التغيير الهيكلي : من بين هذه المظاهر نذكر :

3-1-التغيير الهيكلي و التغيير النوعي : هناك فرق واضح بين التغيير الهيكلي و مفهوم التغيير النوعي فالتغيير الهيكلي يحدث لما تتغير الأوزان أو الأهمية النسبية للقطاعات التي تشكل النظام الاقتصادي أما التغيير النوعي فيحدث في القطاعات التي تعتمد على البحث و التعليم و التنظيم و التكنولوجيا .

3-2- التغيير الهيكلي المرتبط و التغيير الهيكلي غير المرتبط: إن المعيار الوحيد للتعبير عن التغيير الهيكلي المرتبط و التغيير الهيكلي غير المرتبط هو أن الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات القديمة و الجديدة . فإذا كانت الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات الاقتصادية الجديدة هي نفسها الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات الاقتصادية القديمة نقول عن هذا التغيير الهيكلي ان تغيير هيكلي مرتبط بينما إذا كان الموارد المستخدمة في القطاعات الجديدة تختلف تماما عن تلك التي تستخدم في القطاعات القديمة فنقول أن هذا التغيير الهيكلي هو تغيير هيكلي غير مرتبط

3-3- التغيير الهيكلي الكلي و التغيير الهيكلي الجزئي: يعرف " وستر وداتبج" التغيير الهيكلي الكلي بأنه العملية التي سوف تؤدي إلى تغيير في طبيعة و هيكل الأنشطة الاقتصادية في الدولة . أما عن التغيير الهيكلي الجزئي يعني تغيير الأهمية النسبية لأجزاء المنتج التي تسعى لها المنشآت في قطاع اقتصادي معين من مجموعة أجزاء اخرى . و هذا المفهوم للتغيير الهيكلي الجزئي أتى به بورتر porter . و بعد ذكر أهم التطبيقات التي قدمت للتغيير الهيكلي و التي بدورها تعبر عن مظاهر التغيير الهيكلي ، نجد فرانسيسكو Fransisco يعطي ثلاثة مظاهر أخرى للتغيير الهيكلي و هي :

1. تحول الإنتاج عبر التعريف الواسع للقطاعات الاقتصادية

2. التحول في النشاط الإنتاجي بين المنزل و السوق

3. زيادة في حجم إنتاجية الوحدات

كما يرى فرانسيسكو Fransisco أن نطاق التكنولوجيا هو أصل التغيير الهيكلي .

4- عوامل النمو الاقتصادي القطاعي و التغيير الهيكلي: هناك عدة عوامل و محددات لا بد أن تكون لترابط حلقة النمو بالتغيير الهيكلي و التي سوف نشرحها بإيجاز بسيط

4-1- النمو الاقتصادي يقتضي التغيير الهيكلي : إن الفهم الأساسي للتنمية الاقتصادية الكلاسيكية يعني النمو الاقتصادي المرتبط في جوهره بالتغيرات في هيكل الإنتاج .و من منظور أوسع للتغيير الهيكلي ، فإن التغيير الهيكلي الديناميكي يتضمن أكثر من مجرد نمو الصناعة و الخدمات الحديثة ، فهو يتعلق باستمرار القدرة على خلق أنشطة جديدة .

4-2- هيكل الاستثمار و التغيير الهيكلي: إن تراكم رأس المال عامل مهم للنمو الاقتصادي كما أن هيكل الاستثمار مهم أيضا . ليس فقط لأن التصنيع يتطلب المزيد من الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية ، بل يرجع السبب على أن الاستثمار مهم في الأنشطة التمويلية و الخدمية . فانخفاض النمو يرتبط بالتغيرات

السريعة للاستثمار و للتذكير فإن الصدمات الخارجية و السياسات الداخلية الشاذة تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعرقل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق ديناميكية التغيير الهيكلي .

4-3- أهمية التنمية الصناعية للتغيير الهيكلي: هناك اعتقاد بأن النمو الاقتصادي هو التغيير الهيكلي نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية و أن التصنيع يلعب دورا أساسيا في تلك العملية فحسب هذه النظرة فإن تنمية القطاع الصناعي يسهم بشكل ديناميكي في نمو الناتج الإجمالي .

4-4- نمو الإنتاجية يتسبب في التغيير الهيكلي: إن نمو الإنتاجية يمكن أن يتسبب في التغيير الهيكلي ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من النمو في الإنتاجية بسبب العلاقة الدائرية بين نمو الإنتاجية و التغيير الهيكلي

4-5- التغيير التكنولوجي مهم للتغيير الهيكلي: التغيير في هيكل الإنتاج نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من الإنتاجية يمكن تحقيقه بتبني و تطوير التكنولوجيا المتطورة

4-6- البطالة تبطئ التغيير الهيكلي: إن الموارد الأولية إن لم تستغل استغلالا كاملا بسبب البطالة و نقص التوظيف يترتب عليها بطء النمو الاقتصادي ، و العكس صحيح فإن النمو الجيد لا يؤدي فقط إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة ، و إنما أيضا نمو الإنتاجية . و بعبارة أدق إن لم تكن الموارد مستخدمة استخداما كاملا، فإن النتيجة هي إنتاجية ضعيفة الأداء و من تم انخفاض نمو الناتج .

ثانيا: نظريات التنمية القطاعية و التغيير الهيكلي القطاعي: هناك عدة نظريات تفسر التغيير الهيكلي :

1- النظرية الماركسية: يقوم مفهوم النظرية الماركسية على أن حجم القوى الإنتاجية يعتبر عنصر حاسما في تشكيل الهيكلين : الهيكل الاقتصادي و الهيكل الاجتماعي .

2- النظرية التاريخية: مضمونها أن المجتمع يمر بعدة مراحل و ذلك حسب المفكر " روسو " فيكون المجتمع التقليدي.ثم مرحلة الانطلاق فالنمو ثم النضج الاقتصادي

3- المدرسة الهيكلية: من رواد هذه المدرسة نجد : Engel و S.Kuznets و H,B.chenery ، فتري المدرسة الهيكلية أن التغيير الهيكلي يأتي كنتيجة لعدة مسببات منها : التقدم التكنولوجي ، التراكم الرأسمالي ، التقييم الدولي للعمل .

4- نظرية التجارة الدولية و التغيير الهيكلي: لب هذه النظرية هو : أن الوفرة النسبية لعنصر العمل و القدرة النسبية لرأس المال تقتضي وجود هيكل اقتصادي قائم على الاستخدام الكثيف لعنصر العمل ، و العكس صحيح . حتى و لو كان هناك مستوى متواضع من التقدم التكنولوجي.

5-نظرية دورة حياة المنتج :من روادها نجد Hirsch و Vernon ، هدف هذه النظرية هو التمييز بين ثلاث مراحل لهيكل الانتاج و هي :

- الوفرة النسبية في الموارد
- حساسية إلى التقدم التكنولوجي و الانتاج
- حساسية كبيرة إلى البحث و التطوير .

ثالثا: تقييم التنمية القطاعية في الجزائر: شهدت التنمية القطاعية في الجزائر عدة مراحل و إجراءات و للتوسع و التعمق في هذه المراحل و الإجراءات يتطلب وقت و مؤلف كبير و لأسباب منهجية تتطلبها الورقة أردنا عرض التنمية القطاعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية مؤخرا في إطار البرامج التنموية 2001-2014 باعتبارها استوفت كل الشروط و الظروف الأمنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

1- واقع التنمية القطاعية ضمن المخطط الإنفاقي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد عمدت الجزائر على بعث النمو منذ سنة 2001 وذلك من خلال إطلاق برنامج مكثف سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وفي بعض الأحيان يطلق عليه بمخطط دعم النمو الاقتصادي و الذي جاء في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004 . حيث عرف النمو الاقتصادي ما قبل 2001 بنسبه المتواضعة و المتذبذبة و التي لا تسمح بتنشيط الاقتصاد و خلق الديناميكية الإنتاجية . وكذا انتشار البطالة و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن لذلك تم إتباع خطة دعم النمو عن طريق التوسع في الإنفاق مستغلين تزايد سعر النفط الجزائري

1-1- تعريف مخطط دعم النمو الاقتصادي 2001-2004: مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية اقر في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي ، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 الى 2004

1-2- أهداف مخطط دعم النمو الاقتصادي

كان من وراء إطلاق البرنامج الإنفاقي المكثف المسمى بمخطط دعم النمو الاقتصادي الأهداف التالية :

- زيادة الإنتاجية
- زيادة دخل الأفراد
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

حيث كل هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي الى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد .
- ✓ دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل
- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي .
- ✓ تنمية الموارد البشرية .

1-3- مضمون مخطط دعم النمو الاقتصادي

جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي برزنامة من المشاريع و المضامين ، حيث يتمحور مضمون هذا المخطط حول :

- أشغال كبرى و هياكل قاعدية بنسبة 40.1%
- تنمية محلية و بشرية بنسبة 38.8%
- دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري 12.4%
- دعم الإصلاحات بنسبة 8.6%

أما عدد المشاريع المدرجة في اطار مخطط دعم النمو فبلغت حوالي 15974 مشروعا مقسمة على النحو التالي :

- الري و الفلاحة و الصيد البحري : 6312
- السكن و العمران و الأشغال العمومية : 4316
- التربية ، التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي : 1369
- هياكل قاعدية شبانية و ثقافية 1296
- أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية 982
- اتصالات و صناعة : 623
- صحة ، بيئة و نقل : 653
- حماية اجتماعية : 223
- طاقة و دراسات ميدانية : 200

2- واقع التنمية القطاعية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو: رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 ان النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي ، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

2-1- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو : البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري ، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004 ، و جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009 .

2-2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق مجموعة من الأهداف منها :

➤ تحديث و توسيع الخدمات العامة.

➤ تحسين مستوى معيشة الأفراد

➤ تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية

➤ رفع معدلات النمو الاقتصادي

2-3- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو⁵: لقد تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو محاور رئيسية هامة و المتمثلة في :

• تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45%

• تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%

• دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%

• تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1 %

حيث المبلغ الاجمالي المخصص لهذا البرامج يقدر بحوالي 4202.7مليار دينار جزائري

رابعا: نموذج التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري:

1-تعريف نموذج التغير الهيكلي :نموذج عوامل النمو و التغير الهيكلي هو معادلة رياضية تتضمن عدة متغيرات هامة و أساسية في تفسير نمو الناتج المحلي الكلي للقطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد لدولة ما . فحسب الشكل المعياري لهذا النموذج فإنه يعتمد في التقدير على نماذج بيانات العينات المقطعية لأنه يعتمد

على عينات التي تمثل القطاعات الاقتصادية و التي خصوصياتها المشتركة هي أنها تنتمي لنفس الدولة أي لنفس الاقتصاد. فقد تم صياغة هذا النموذج وفقا لنموذج ليونتييف المعدل المفتوح في دراسة 1960 Chenery و Chenery المطور في سنة 1962 . و الذي تم تطوير هذا النموذج في دراسة كل من Syrquin في سنة 1976 و Linand Saale في سنة 1999 و كذلك في دراسته Huand McAleer في سنة 2003. أما التعريف الرياضي لهذا النموذج فهو: $Xit - \sum aijt xj = Cit + git + Iit + lit$

حيث

Xit : الناتج المحلي الكلي للقطاع i في الفترة t

$aijt$: المعاملات الفنية للمدخلات من ناتج القطاع i إلى القطاع j في الفترة t

Cit : الطلب الاستهلاكي العائلي على ناتج القطاع i في الفترة t

git : الطلب الحكومي على ناتج القطاع i في الفترة t

Iit : الطلب الاستثماري على ناتج القطاع i في الفترة t

Eit : الطلب الخارجي على الصادرات المحلية من ناتج القطاع i في الفترة t

2- صياغة نموذج التغير الهيكلي للدراسة: يمكن إعادة صياغة نموذج التوازن السابق في صورة جبر المصفوفات في الصيغة التالية :

$xt = (I - At)^{-1} (Ct + Gt + It + Et)$ حيث أن At تمثل مصفوفة ليونتييف للمعاملات الفنية المباشرة لقطاعات النشاط الاقتصادي و عناصرها هي : $aijt^{th}$ حيث $aijt^{th}$ تمثل كمية الناتج (xi) للقطاع (i) و اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من (xj) للقطاع (j) . في حين تمثل $(I - At)^{-1}$ مقلوب مصفوفة ليونتييف للمعاملات الفنية المباشرة و الغير مباشرة لقطاع النشاط الاقتصادي و عناصرها تمثل بالقيم $vijt^{th}$ و التي تمثل القطاع (i) و اللازم للوفاء بوحدة واحدة من الطلب النهائي على ناتج ذلك القطاع (j) و مجموع هذه القيم لكل عمود (قطاع) من أعمدة هذه المصفوفة $\sum vijt$ يمثل قيمة الأثر الكلي (المباشر و الغير المباشر) للزيادة في الناتج الكلي للقطاع (i) من قطاعات النشاط الاقتصادي ، نتيجة الزيادة في الطلب النهائي على ناتج القطاع (i) بوحدة واحدة ، حيث $(i = j = 1,2,3,...,n)$ و تعرف قيمة هذا المجموع أي $\sum vijt$ بمضاعف الناتج الكلي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي و تمثل مقلوب مصفوفة ليونتييف أداة هامة في التحليل ، حيث توضح قيمة الأثر الكلي للزيادة في ناتج قطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة حدوث أي تغيير مفاجئ shocks في عناصر الطلب النهائي على السلع و الخدمات المنتجة محليا . في حين تمثل مل من : Et, It, Gt, Ct, Xt متجه

عمود $(1 \times n)$ الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي (n) و متجه عمود الطلب الاستهلاكي العائلي المحلي ، و متجه عمود الطلب الاستهلاكي الحكومي ، و متجه عمود الطلب الاستثماري ، و أخيرا متجه عمود الطلب الخارجي على الصادرات المحلية في الفترة (t) على الترتيب . و يتحدد النمو في قيمة الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي و الممثل في النموذج الثاني خلال أي نقطتين زمنيتين $(t=1, t=2)$ بعد إعادة تقييم قيم X_1 في ظل أسعار الفترة اللاحقة $(t+1)$ أو قيم X_2 في ظل أسعار الفترة السابقة $(t=1)$ كما يلي:⁵

$$Dx_{12} = X_2 - X_1 = (I - A_2)^{-1}(C_2 + G_2 + I_2 + E_2) - (I - A_2)^{-1}(C_1 + G_1 + I_1 + E_1)$$

و بافتراض أن (R) تمثل مقلوب مصفوفة ليونتيف $(I - A)^{-1}$ و أن F تمثل مصفوفة عناصر الطلب النهائي $(C + G + I + E)$ على الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي و عناصرها ، و بافتراض ثابت التوزيع النسبي لمكونات كل عنصر من عناصر الطلب النهائي على الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، فإن مكونات كل عمود من أعمدة مصفوفة الطلب النهائي F قد تم الحصول عليها كمعاملات بالنسبة للمجموع الكلي لذلك العمود في الفترة (t) ، و من ثم فإن نموذج النمو في الناتج الكلي المحلي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، و الممثلة بالصيغة الثالثة ، يمكن كتابتها كما يلي :

$$Dx_{12} = R_2F_2 - R_1F_1 \text{ و بالإضافة و طرح القيمة } R_1F_2 \text{ من العلاقة السابقة نحصل على :}$$

$$\begin{aligned} Dx_{12} &= R_2F_2 - R_1F_1 + R_1F_1 + R_1F_2 - R_1F_2 \\ &= R_1(F_2 - F_1) + F_2(R_2 - R_1) \end{aligned}$$

و منه نحصل على :

$$DX_{12} = R_1\Delta F + F_2\Delta R$$

حيث يوضح هذا النموذج أن النمو في ناتج القطاعات الاقتصادية المحلية يحدث نتيجة التغير في عناصر الطلب النهائي (ΔD) في ظل فرضية ثبات المعاملات الفنية للإنتاج (R) ، كما يحدث التغير في المستوى التكنولوجي ، معبرا بالتغيير في المعاملات الفنية للإنتاج و من ثم بالتغير في (ΔR) في ظل فرضية ثبات الأسعار لسنة أساسا معينة و بإجراء بعض التغيرات و المعالجات الجبرية البسيطة يمكن إعادة صياغة نموذج النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل يوضح العلاقة بين النمو في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، و التغير في عناصر الطلب النهائي على ناتج تلك القطاعات و كذلك التغير في المستوى التكنولوجي⁵ ، خلال أي نقطتين من الزمن ، و ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$Dx_{12} = R_1DC_{12} + R_1DG_{12} + R_1DI_{12} + R_1DF_{12} + F_2\Delta R$$

و عليه فإن هذا النموذج يوضح العناصر المختلفة التي تؤدي إلى إحداث التغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي ، و من تم التغيير في الناتج المحلي الإجمالي (x) ، و تتمثل في عناصر الطلب النهائي و هي :

$R1(DC)$: و تمثل أثر الزيادة في الاستهلاك العائلي

$R1(DG)$: تمثل أثر التغيير في الطلب الاستهلاكي الحكومي

$R1(Di)$: تمثل أثر التغيير في الطلب الاستهلاكي

$R1(DE)$: تمثل أثر التغيير في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

كما يحدث النمو في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة التغيير في المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج $F2DR$: مقاسا بالتغيير في المعاملات الفنية للإنتاج أي مقاسا بالتغيير في مقلوب مصفوفة ليونتييف DR من فترة زمنية لأخرى. و بافتراض وجود نمو تناسبي في كل عنصر من عناصر الطلب النهائي (Fi) في ظل وجود مصفوفة المعاملات الفنية ، فإن ذلك يتطلب ضرورة أن يتزايد الناتج الكلي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي (xi) ، و بنفس النسبة و يكتب ذلك كما يلي:

$$\lambda Xit = (I - A)^{-1} (\lambda Cit + \lambda Mit + \lambda Eit)$$

حيث λ : عنصر النمو التناسبي

و تتحدد قيمة العنصر التناسبي بالنسبة بين مجموع قيمة الطلب النهائي على السلع و الخدمات المنتجة محليا بين أي نقطتين من الزمن كما يلي : $\lambda_{12} = \sum i F_{i2} / \sum i F_{i1}$. و تجدر الإشارة إلى أنه في حالة تعادل قيمة الصادرات مع قيمة الواردات، فن قيمة (λ) تمثل النمو التناسبي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة $t = (2)$ بالنسبة لقيمته في الفترة $t = 1$

كما تجدر الإشارة إلى أنه في ظل حدوث تغيير في المستوى التكنولوجي في عمليات الإنتاج، فإن الزيادة في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة في عناصر الطلب النهائي على ناتج تلك القطاعات قد تكون أقل من الزيادة المناسبة.

و من تم فإن التغيير في قيم عناصر الطلب النهائي قد تخفف في تفسير الزيادة المحققة في مستويات الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي، و هو الأمر الذي يعني وجود انحراف عن النمو التناسبي في الناتج الكلي في الفترة $t = 2$ عنه في الفترة $t = 1$ بالقيمة λx و بافتراض أن الانحراف عن النمو التناسبي في الناتج الكلي، و في عناصر الطلب النهائي للقطاع (i) يمثل كما يلي:

$$\alpha X_{i12} = X_{i2} - \lambda x_{1i}$$

$$\alpha C_{i12} = C_{i2} - \lambda C_{1i}$$

$$\alpha G_{i12} = G_{i2} - \lambda I_{1i}$$

$$\alpha I_{i12} = I_{i2} - \lambda E_{1i}$$

$$\alpha F_{i12} = F_{i2} - \lambda F_{1i} = \alpha x_{i12} + \alpha G_{i12} + \alpha I_{i12} + \alpha E_{112}$$

و من تم فإن معادلة التوازن المتمثلة بالصيغة السابقة يمكن إعادة صياغتها في ظل نموذج يأخذ في الإعتبار الانحرافات في قيمة كل من الناتج الكلي ، و عناصر الطلب النهائي لقطاعات النشاط الاقتصادي عن النمو التناسبي (α) و منه نحصل على نموذج للنمو غير التناسبي في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي : $Xi2 = \lambda xi1 = R2F2 - \lambda R1F1$

و بإضافة و طرح القيمة $R1F2$ نحصل على: $Xi2 - \lambda xi1 = R2F2 - \lambda R1F1$ و بإضافة و طرح القيمة $R1F2$ نحصل على:

$$Xi2 - \lambda Xi1 = R2F2 - \lambda R1F1 - R1F2 - R1F2$$

$$= R1(F2 - \lambda F1) + F2(R2 - R1)$$

$$= R1\alpha F + F2\Delta R$$

و عليه يمكن إعادة صياغة معادلة التوازن في النموذج الخامس (5) لتوضيح المصادر المختلفة للتغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي وفقا للنمو غير التناسبي في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي :

$$\alpha Xi12 = R1\alpha Ci12 + R2\alpha Gi12 + R1\alpha Ii12 + R1\alpha Ei12 + \lambda R12F2$$

و من معادلة التوازن رقم (8) هذه يمكن صياغة العلاقة بين النمو الغير التناسبي في الناتج الكلي $\alpha Xi12$ لقطاع اقتصادي معين (λ) من قطاعات النشاط الاقتصادي و بين كل من النمو الغير التناسبي في عناصر الطلب النهائي لكل القطاعات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي ($\alpha Fi12$) و التغيير في المعاملات الفنية للإنتاج ، معبرا عنها بالتغير في عناصر مقلوب مصفوفة ليونتيف ($\gamma ij2 - \gamma ij1$)

$$\alpha xi12 = vij\alpha Ci12 + vij\alpha gi12 + vij\alpha di12 + vij\alpha ei12 + (vij2 - rij1)Fij2$$

فمن خلال ملاحظة النموذج التاسع نلاحظ أنه تم استبدال قيمة الانحراف عن النمو التناسبي (α) بقيمة التغيير المطلوب (Δ) في كل عنصر من عناصر الطلب النهائي و في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي . و ترتيبا على ما تقدم فإن النموذج يوضح العناصر الهامة التي تفسر التغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي ،

وفقا لأدبيات النظرية الاقتصادية و وفقا للدراسات التطبيقية السابقة في هذا المجال ، و من تم يوضح مصادر النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال أي فترة زمنية .

3- تحليل و تقييم نتائج الدراسة:

من خلال دراسة و تحليل النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا هذه يمكن عرضها باختصار هنا، حيث كان النموذج المقدر بالنسبة للتغير الهيكلي حسب اجتهاداتنا و بالاستعانة ببرنامج eviews و بنوع من الاجتهاد في توفيق المعطيات التي كانت بحوزتنا اقترحنا هذا النموذج للتنمية القطاعية في الجزائر :

$$0.49x_{ij} = 0.675C_{ij} + 0.3216g_{ij} + 0.7632I_{ij} + 0.87e_{ij}$$

دراسة معنوية المقدرات :

معنوية الميل	معنوية النموذج	معامل التحديد	المتغير المقدر
0,43888	0,400932	0,955	E_i
0,5123	0,44421	0,732	I_i
0,43677	0,33333	0,945	g_i

معنوية الميل	معنوية النموذج	معامل التحديد	المتغير المقدر
0,76548	0,23190	0,835	c_i
0,6543	0,76521	0,772	x_i

التفسير الاقتصادي:

حيث من خلال النموذج التالي نلاحظ أن جميع المعاملات موجبة أي أن هناك أثر في النمو القطاعي ، لاكن ما يمكن ملاحظته أيضا أن هناك تغير في النسبة المئوية للتحويل الهيكلي للقطاعات، حيث نجد أن التنمية القطاعية في الجزائر ضئيلة و لا تظهر في النموذج المقدر و السبب في ذلك يعود الى التوجهات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للعمل بمبدأ الاهتمام بجميع القطاعات و ليس الاهتمام بقطاع معين على حساب



القطاعات الأخرى، الأمر الذي يجعل معامل المعاملات الاقتصادية الإجمالية هو الأكبر و نجد معامل الاستثمارات يأتي في المرتبة الثانية و هذا إن دل فإنما يدل على أن إطلاق الاستثمارات في الجزائر لا يعتمد على مبدأ الأولوية و إنما يعتمد على مبدأ الحاجة ، و إذا أردنا أن نعطي نتيجة ما علينا أن نقول إلا أن التنمية القطاعية في الجزائر تعتمد على نظرية الدفع القوية أي الاهتمام بشتى القطاعات الاقتصادية .

الخاتمة :

نجد أن التنمية القطاعية في الجزائر ضئيلة و لا تظهر في النموذج المقدر و السبب في ذلك يعود الى التوجهات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للعمل بمبدأ الاهتمام بجميع القطاعات و ليس الاهتمام بقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى، الأمر الذي يجعل معامل المعاملات الاقتصادية الإجمالية هو الأكبر و نجد معامل الاستثمارات يأتي في المرتبة الثانية و هذا إن دل فإنما يدل على أن إطلاق الاستثمارات في الجزائر لا يعتمد على مبدأ الأولوية و إنما يعتمد على مبدأ الحاجة . حيث من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن التنمية القطاعية في الجزائر اتخذت منحى التوجه الى الخدمات أكثر منه التوجه الى الزراعة و الصناعة و بالتالي ضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري ، أما عن السياسات التصحيحية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا فلم تأتي بالمراد . فيا ترى ما السبب في ذلك ؟

نمذجة مكانية لتمرکز الأنشطة الاقتصادية. تطبيق على منطقة الجزائر العاصمة و ضواحيها.

Modélisation spatiale de la concentration des activités économiques.

Application à la zone algéroise.

Smicha Ait Amokhtar^(*) & Nadjia El Saadi^(**)

L'ENSA (ex INA), L'ENSSEA (ex INPS)